مؤقـــت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٥٦٢

الاثنين، ٧ آب/أغسطس ١٩٩٥، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد ويسنومورتي	(اندونيسيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سيدوروف
	الأرجنتين	السيدة كانياس
	ألمانيا	السيد ايتل
	إيطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد نكغوي
	الجمهورية التشيكية	السيد سبوريس
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد تشن هواصن
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد لادسو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ويستون
	نيجيريا	السيد غمباري
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إندرفورث

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (S/1995/488)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخـــرى. وسيطبع النص النهائـــي فـــي الوثائق الرسميـــة لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى: Chief, Verbatim Reporting Service, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (S/1995/588)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي أنغولا والبرازيل يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد فورتيس (أنغولا) مقعدا إلى طاولة المجلس، وشغل السيد فالي (البرازيل) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (S/1995/588).

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1995/646، التي تحتوي على نص مشروع قرار أعد خلال مشاورات المجلس السابقة.

المتكلم الأول هو ممثل أنغولا، الذي أدعوه إلى الإدلاء ببيانه.

السيد فورتيس (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نحن ننتظر سفيرنا، الذي وصل توا من أنغولا وينبغي أن يكون هنا أية لحظة. إنني أعتذر لكم، سيدي الرئيس. وبنهاية الجلسة سيكون هنا ليتكلم باسم حكومة بلدي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ونحن سننتظر وصوله.

المتكلم الثاني هو ممثل البرازيل وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فالي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة المجلس لشهر آب/أغسطس. ونحن واثقون بأن عمل مجلس الأمن سيدار تحت قيادتكم الحكيمة الماهرة بطريقة بالغة الفعالية. وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأشكر سلفكم، السفير مارتينيز بلانكو، على الطريقة القديرة التي أدار بها عمل المجلس خلال شهر تموز/يوليه.

اسمحوا لي بأن أعرب عن امتناننا وتقديرنا لتقرير الأمين العام الأخير بشأن الحالة فيما يتعلق بعملية السلام في أنغولا. وكما يذكر التقرير نفسه:

> "أحرزت عملية السلام في أنغولا تقدما مطردا منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٩٧٦ (١٩٩٥)". (S/1995/588، الفقرة ٢)

إن بوسعنا الآن أن نتعرف على مناخ ثقة متزايدة بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا "يونيتا".

لقد كان الاجتماع الذي عقد في لوساكا يوم ٦ أيار/مايو ١٩٩٥ بين رئيس أنغولا والسيد جوناش سافمبي تطورا سارا للغاية في هذا السياق. وكانت الأمم المتحدة، وبخاصة عن طريق مجلس الأمن، عاملا هاما في تمهيد الطريق لعملية سلام فعالة في أنغولا.

وكان الأمين العام وممثلة الخاص، السيد العيون بلوندين بي، عاملين رئيسيين في تخطي الخلافات وفي تسهيل توطيد عملية السلام. وأود أن أؤكد الجهود الدؤوبة التي بذلها السيد بلوندين بي في المفاوضات التي

سبقت اجتماع لوساكا. ولقد ظل دوره رئيسيا منذ ذلك الوقت. وكانت الزيارة التي قام بها الأمين العام لأنغولا خطوة هامة جدا أخرى ترمي إلى الإبقاء على قوة دفع عملية السلام.

ولا تزال البرازيل تلتزم التزاما قويا بقضية السلم في أنغولا وتؤيد باستمرار جهود الأمم المتحدة لهذا الهدف.

ومعروض على مجلس الأمن اليوم مشروع قرار بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦. ونحن نعتبره، بشكل عام، نصا متوازنا. وأهم عنصر فيه هو تأكيد التزام الأمم المتحدة بتوطيد عملية السلام في أنغولا. إن الأمم المتحدة تخصص أفرادا وموارد لأنغولا تساعد على دفع البـــلاد نحو السلم والتنمية. وبينما توطد عملية السلام، لا بد من توجيه اهتمام أكبر لمهام التنمية والتعمير. ويحدونا الأمل ألا يفشل المجتمع الدولي في مساعدة حكومة وشعب أنغولا في هذه المهام الرئيسية.

وأود، في النهاية، أن أؤكد الأولوية السياسية التي تعلقها البرازيل على اشتراكها في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وذلك كما أكد مجددا الرئيس هنريك فرناندو كاردوسو بمناسبة الاحتفال بتقليد أحد رجال حفظ السلام البرازيليين أخذ رهينة في البوسنة بوسام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل البازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. ومالم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية، سيدي، أن أعرب عن سرور وفد بلدي لرؤيتكم تترأسون أعمال المجلس لهذا الشهر. وليس لدينا أدنى شك في أن أعمال المجلس، وبوجودكم رئيسا لنا، هي في الواقع، في أيدٍ أمينة. ويود وفد بلدي أن يعرب أيضا عن شكره الخالص لسلفكم، السفير مارتينيز بلانكو، وللوفد الهندوراسي بأسره على عملهما القيادي الممتاز للمجلس خلال شهر تموز/يوليه.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب رسميا في المجلس بالممثل الدائم الجديد في المملكة المتحدة، السير جون ويستون. ونحن على ثقة بأن اسهاماته في أعمال مجلسنا ستكون مميزة كإسهامات سلفه.

إن التقرير الأخير للأمين العام عن الحالة في أنغولا إيجابي بصفة عامة فيما يتعلق بعملية السلم في ذلك البلد. والأنباء الواردة من أنغولا آخذة في التحسن تدريجيا وبصورة ثابتة، ويمكن للمرء أن يقول حقا إن عملية السلم في أنغولا يبدو أنها أصبحت الآن عملية يتعذر إلغاؤها. وهنا يمكن للمجتمع الدولي أن يستخلص درسا مفاده أن من الأفضل تناول قضية السلم بالمثابرة بدلا من تناولها بسياسة التقليص والفرار.

فعلى الجبهة السياسية، أوجد الاجتماع الذي عقد بين رئيس جمهورية أنغولا وزعيم الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) يوم ٦ أيار/مايو ١٩٩٥جوا إيجابيا وولد زخما يستغله جميع المعنيين من أجل دفع عملية السلم إلى الأمام. علاوة على ذلك، يشعر وفد بلدي بالتشجيع بصفة خاصة إزاء حقيقة أن الاتصالات بين الزعيمين أصبحت أكثر تواترا. والاقتراحات التي تم التقدم بها في مجال المصالحة الوطنية وتقاسم السلطة، عن طريق عرض منصب نائب الرئيس على السيد سافيمبي، تلقى تأييد حكومتي. لذلك نحث كلا الطرفين على العمل على تحقيق المزيد من التفاهم لصالح السلم الدائم في أنغولا. وفي هذا السياق، شعرنا بمزيد من التشجيع إزاء الضمانات التي تلقاها الأمين العام خلال زيارته الأخيرة للبلد، من رئيس جمهورية أنغولا وزعيم يونيتا على حد سواء، بمواصلة التزامهما بعملية السلم بل وبالتزام أكبر بها. وقد دلت التجربة من حالات صراع أخرى على أن نجاح عملية السلم يعتمد حقا على ارادة والتزام الشعب وقادته، وطبعا بمؤازرة المجتمع الدولي الصامدة.

وعلى الصعيد العسكري، نلاحظ عدم حدوث انتهاكات رئيسية للسلم، على الرغم من أن عدد الانتهاكات مازال مرتفعا بصورة غير مقبولة. وفيما

يتعلق بالحالة الانسانية في أنغولا، يسرنا أن نلاحظ أنها مستمرة في التحسن منذ شباط/فبراير ١٩٩٥ كنتيجة مباشرة لعملية السلم وتوسيع وجود الأمم المتحدة في البلد. ومع ذلك، نناشد المجتمع الدولي أن يسهم بسخاء في تمويل أنشطة إنسانية أخرى، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالتسريح، وإعادة الدمج وإعادة توطين اللاجئين. وعلى الرغم من أن هذه المشاكل لا تسترعي انتباه وسائط الاعلام الدولية ولا تحتل مكانا بارزا، فإن حلها لا يقل حيوية من أجل تعزيز السلم في أنغولا.

وعلى الرغم من هذه العلامات الايجابية في عملية السلم في أنغولا، فإننا مع ذلك نشعر بالقلق إزاء التقدم البطيء في فض الاشتباك بين القوات، وإزالة الألغام، وإنشاء مناطق الإيواء. ومن الأهمية بمكان السعي إلى التغلب على مختلف الصعوبات، بما في ذلك الصعوبات اللوجيستية والمادية المسؤولة عن بطء وتيرة التقدم في هذه المجالات. لذلك نطلب إلى حكومة أنغولا ومنظمة يونيتا، وبالتعاون مع ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، أن تضعا اللمسات الأخيرة على الترتيبات الرامية إلى إنشاء مناطق الإيواء، وإكمال فض الاشتباك بين القوات وتسريع عملية إزالة الألغام. ونأمل كذلك في أن يتم التقيد الصارم بالترتيبات التي توصل إليها الجانبان خلال الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في لواندا في الفترة من ١٩ حزيران/يونيه إلى أوائل تموز/يوليه ١٩٩٥، فيما يتعلق بالجدول الزمني المعجّل لتنفيذ مختلف جوانب بروتوكول لوساكا، وفي أن يظهر الجانبان، على حد سواء، التزامهما عن طريق التعاون مع أفراد بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وبخاصة مع اللجنة المشتركة.

ويلاحظ وفد بلدي مع الارتياح أنه تم اعتبارا من تموز/يوليه ١٩٩٥ وزع أفراد بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في ٥٥ موقعا منتشرة في جميع أنحاء أنغولا، وستتواجد البعثة في خمسة مواقع إضافية قريبا. ولا شك في أن قوة البعثة الحالية، وقوامها ٩٧٠ ١ فردا، تركت، في رأينا، أثرا مرحبا به في عملية السلم في أنغولا.

ونحن ممتنون للأمين العام على إبرازه الجوانب الاجتماعية الاقتصادية لعملية السلم في أنغولا، وهي الجهود التي يشار إليها الآن بأنها بناء السلم في فترة ما بعد الصراع. إن أنغولا بلد عانى من الآثار المدمرة لحرب دامت أكثر من ٣٠ عاما. ولذلك، فإن التحسينات في المجالين الاجتماعي والاقتصادي هي المفتاح لتوطيد سلم دائم في ذلك البلد. ونرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد شعب أنغولا في محاولته التصدي للتحديات العديدة التي ستواجهه فيما سيكون بالتأكيد عملية طويلة وشاقة لإعادة التأهيل والإعمار.

وفي الختام، يشعر وفد بلدي بالامتنان إزاء أن دعواتنا المتكررة لتحقيق وزع عاجل لكتائب المشاة التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا يؤيدها رأي الأمين العام بأن الوزع التدريجي لعناصر البعثة يساعد على تعزيز وقف إطلاق النار وتوطيد روح بروتوكول لوساكا. ومع مراعاة الصعوبات العملية للوزع بوتيرة أكثر تسارعا - ولا سيما الصعوبات المتعلقة بالألغام - نأمل في أن تبذل جميع الجهود من أجل أن تتوافق وتيرة الوزع مع الالتزام الكبير الذي أبداه الطرفان الأنغوليان. ويود وفد بلدي أيضا أن يذكر الطرفين الأنغوليين بمسؤوليتهما عن سلامة وحماية أفراد بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا والوكالات الانسانية العاملة على أراضيهما.

ونحن طبعا نؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا فترة ستة أشهر، كما اقترحه الأمين العام، وسيصوت وفد بلدي لصالح مشروع القرار المعروض علينا.

وأخيرا، نود أن نشيد إشادة مستحقة بالسيد بلوندين بي، الممثل الخاص للأمين العام وباللواء غاروبا، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وبجميع أفراد البعثة وبالأمين العام نفسه على الجهود الشخصية التي بذلها وعلى اسهامه في عملية السلم في أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل نيجيريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد تشن هوا صن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إسمحو لي في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وإنني على اقتناع بأنكم نظرا لموهبتكم المميزة وثراء خبرتكم الدبلوماسية، ستقودون المجلس إلى النجاح في أعماله هذا الشهر. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لشكر سلفكم، السفير

مارتينيز بلانكو، ممثل هندوراس، على إسهاماته البارزة في النجاح الكامل لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

لقد تم إحراز تقدم مشجع في عملية السلم في أنغولا منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار ٩٧٦ (١٩٩٥). فلقد عقد الرئيس دوس سانتوس ورئيس منظمة يونيتا، سافيمبي، اجتماعا مباشرا في لوساكا في أيار/مايو من هذا العام. ومنذ ذلك الحين زادت الحكومة الأنغولية ويونيتا من الاتصالات القائمة بينهما وتوصلنا إلى اتفاق على الجدول الزمني المعدل لتنفيذ بروتوكول لوساكا. وكان من شأن هذا كله أن يرسي دون شك الأساس لتنفيذه الشامل. غير أن مشاكل عديدة مقلقة لم تحسم بعد بصورة سليمة في عملية السلم، وهي تتضمن، في جملة أمور، تشكيل قوات مسلحة جديدة، والاسراع في عملية إزالة الألغام وتبادل الأسرى.

وتهدف قرارات مجلس الأمن بشأن مسألة أنغولا بصورة رئيسية إلى دفع عملية السلم الأنغولية إلى الأمام كي تتحقق المصالحة الوطنية الحقيقية في أنغولا، ويحل السلم والاستقرار في البلد ويتمكن شعبه من الانطلاق في طريق الإعمار وإعادة التأهيل. ولقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بدور هام في توفير المساعدة الإنسانية، وتعزيز وقف إطلاق النار بين الطرفين الأنغوليين، وتيسير المصالحة الوطنية. لذلك، يؤيد الوفد الصيني اقتراح الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وسيصوت لصالح مشروع القرار المعروض علينا.

وما فتئت حكومة الصين تؤيد عملية السلم في أنغولا من بدايتها وتتعاطف تعاطفا عميقا مع الشعب الأنغولي في معاناته التي تسببها الحروب المتكررة. وقد قدمت لأنغولا مساعدات انسانية وتسهيلات للانتاج. وسنعمل مع المجتمع الدولي من أجل تقديم المزيد من أجل السلم والاستقرار في أنغولا.

إن السلم والاستقرار هما دعامتا بناء الأمة لمصلحة الشعب. وتمشيا مع المصالح الأساسية الطويلة الأمد للشعب الأنغولي، وكذلك تمشيا مع المطمح المشترك للمجتمع الدولي ينبغي للطرفين الأنغوليين أن يعقدا العزم على إلقاء أسلحتهما وأن يسيرا على درب المصالحة الوطنية. ويحدونا وطيد الأمل أن تواصل الحكومة الأنغولية التعاون الوثيق مع الأطراف المعنية في جهد مشترك صوب الدفع قدما على نحو سلس بعملية السلم في أنغولا. إن أنغولا بلد غني بثرواته الطبيعية وبشعبه المجتهد، وإن تحقيق المصالحة الوطنية في ذلك البلد سيعطي دفعة كبيرة للسلم والاستقرار في منطقة الجنوب الافريقي بأكملها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الصين على العبارات الرقيقة التي وجهها اليّ.

السيد نكغوي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم تهنئة حارة على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. ووفدي على علم كامل بالمهارات الدبلوماسية والمناقب القيادية التي أبديتموها في رئاستكم المكتب التنسيقي لحركة عدم الانحياز. ويمكنكم أن تطمئنوا إلى الدعم والتعاون الكاملين لوفدي خلال مدة ولايتكم. كما أود أن أعبّر عن التقدير للسفير الممثل الدائم لهندوراس، سعادة السيد غيراردو مارتينيز بلانكو، على الطريقة البارعة التي أدار بها أعمال مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه.

ووفد بوتسوانا ممتن للأمين العام على جهوده الدؤوبة سعيا لإيجاد حلول للصراعات في افريقيا. ونشعر بالامتنان بوجه خاص للاحاطة الإعلامية التي قدمها لمجلس الأمن عن زيارته الأخيرة لأنغولا. ولا يساورنا أدنى شك في أن هذه الزيارة، إلى جانب الزيارات التي قام بها لأجزاء أخرى من أفريقيا، دفعت السلام قدما.

وتقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة S/1995/588، يسجل تقدما في تنفيذ بروتوكول لوساكا. وقد أعطانا هذا سببا في التفاؤل بأن عملية السلم في أنغولا قد بدأت تدخل مرحلة تجعلنا نأمل في أنها ستصبح قريبا لا رجعة فيها. ونحن نرحب بارتياح بالتزام حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) بتنفيذ بروتوكول لوساكا وبالجهود التي يبذلانها من أجل تحقيق السلام في ذلك البلد الذي طالت معاناته.

إن هذا الالتزام قد مكّن المجتمع الدولي من مساعدتهما، كما تجلى في وزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، الذي ساعد وجودها على توطيد وقف إطلاق النار. ومما يشجعنا بوجه خاص تكثيف الاتصالات الرفيعة المستوى التي جعلت من الممكن التوصل الى

اتفاق بشأن عدد من المجالات المشار اليها في تقرير الأمين العام، ومن بينها على سبيل المثال:

"... إيواء قوات يونيتا؛ عودة القوات المسلحة الأنغولية الى الثكنات؛ إدماج قوات الاتحاد في القوات المسلحة الوطنية؛ إعادة فتح الطرق وتوفير حرية انتقال الأفراد والسلع؛ نزع سلاح السكان المدنيين ...". (S/1995/588)، الفقرة ١٦)

ويشعر وفدي بالقلق لأن برنامج إزالة الألغام يتقدم ببطء شديد. ومن المؤسف للغاية أن شعب أنغولا، الذي عانى الكثير على مدى سنوات، يتعرض الآن لخطر الألغام البرية في الوقت الذي أصبح من الممكن للأرواح التي أنقذت بفضل وقف إطلاق النار أن تراودها الأحلام بغد أفضل. وفي هذا الصدد نؤيد تأييدا كاملا الأمين العام في ندائه للدول الأعضاء بتقديم المعدات اللازمة لإزالة الألغام.

ويتناول تقرير الأمين العام أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لعملية السلم في أنغولا. ويرى وفدي أنه من المهم تناول هذه الجوانب بأسلوب يرسي دعامة قوية لسلم قادر على البقاء. والآن وبعد سنوات طويلة من الحرب، ينبغي بذل جهود متضافرة لمساعدة الأنغوليين على "أن يحولوا سيوفهم إلى محاريث". إن آثار الحرب تتجاوز قدرة شعب أنغولا على مواجهتها وحده. وفي الوقت الذي لا نتوقع فيه أن يكون هذا جزءا من ولاية حفظ السلام، يحدونا الأمل بكل تأكيد في أن يواصل المجتمع الدولي الاسهام الحقيقي في إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي لأنغولا. وينتظر الجنوب الافريقي بتوق عودة السلم والاستقرار الى أنغولا، العضو في الاتحاد الانمائي للجنوب الافريقي، الذي يسهم إسهاما فائق الأهمية في التكامل والتعاون الاقتصاديين على الصعيد الاقليمي.

ومشروع القرار المعروض على المجلس يتضمن بضعة عناصر يسر وفدي تأييدها. والفقرات ٧ الى ١١ من الديباجة تشير بايجاز إلى جوهر التطورات في أنغولا وتقييم مجلس الأمن لهذه التطورات. لذلك من المناسب أن يشيد المجلس بالأمين العام وبفريقه من الموظفين المتفانين وبالدول الثلاث المراقبة (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة) لاسهامهم في عملية السلم التي تتكشف في أنغولا. ومن المهم أيضا أن يحيط المجلس علما بتوطيد وقف إطلاق النار وبدخول عملية السلم مرحلة جديدة تبشر بالخير.

وهذا اعتراف واضح بالتقدم المحرز وبالرسالة التي لا لبس فيها لشعب أنغولا بضرورة الاستمرار في العمل الجيد الذي شرعوا فيه لصالح الأجيال المقبلة من الانغوليين ولصالح منطقتهم دون الإقليمية وكذلك لصالح أسرة البشرية الكبرى التي تتجلى وجوهها الجميلة العديدة في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ولا يمكن أن يساورنا أدنى شك في أنه ما زال هناك الكثير الذي يجب عمله من أجل المضي قدما بالعملية إلى مرحلة اللارجعة.

وفقرات المنطوق تتناول بصورة محددة مسائل ملموسة يبرزها تقرير الأمين العام. ووفدي يؤيد تأييدا كاملا الروح العامة لمشروع القرار، حيث يتناول بوضوح صميم المسائل الحيوية بالنسبة لتسوية الصراع الأنغولي. وفي الوقت الذي يقوم فيه مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لفترة ستة أشهر، يمكن لشعوب الجنوب الافريقي أن تتطلع بأمل وامتنان الى الدور الذي يلعبه المجتمع الدولي من أجل جعل منطقتها دون الاقليمية مكانا أفضل. ونتطلع إلى قصة نجاح أخرى في حل الصراعات في الجنوب الافريقي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بوتسوانا على العبارات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بداية أود أن أهنئكم، سيدي، تهنئة صادقة على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. ونحن مقتنعون اقتناعا كاملا بأن عمل المجلس خلال هذا الشهر سيتوج بالنجاح بفضل قيادتكم. ووفدي على استعداد للتعاون الكامل معكم ومع وفدكم.

كذلك يود وفدي أن يرحب ترحيبا حارا بالممثل الدائم للمملكة المتحدة، السير جون ويستون، الذي نتطلع إلى العمل الوثيق معه بشأن المسائل التي تعرض على المجلس.

ويشكر وفدي الأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ونرحب بارتياح كبير بالتقدم الذي بدأت عملية السلم تحرزه في أنغولا،

وبحقيقة أنه بفضل تكثيف الاتصالات رفيعة المستوى بين أعضاء الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) تقل الريبة بين الطرفين. ونرى أن الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الطرفين بشأن جدول زمني منقح لتنفيذ بروتوكول لوساكا تطور مشجع سيعطي دونما شك قوة دفع جديدة لعملية السلم.

بيد أن التقرير يشير إلى أنه ارتكبت انتهاكات لوقف اطلاق النار، وتعزى بعضها إلى التأخير في الفصل بين القوات وأعمال قطع الطرق وعدم انضباط القوات، ولا يشكل أي منها انتهاكا خطيرا للسلم. ويشير التقرير أيضا الى أن التقدم لا يزال بطيئا بالنسبة لعناصر أخرى حيوية بالنسبة إلى عملية السلم مثل فصل القوات وإيواء القوات وإزالة الألغام.

وفي ذلك الصدد، يرى وفدي أن اي تأخير في الامتثال لأي من هذه العناصر الأساسية يمكن أن يؤثر بطريقة أو بأخرى على تنفيذ عملية السلام. وعلى وجه الخصوص، كما يؤكد الأمين العام في تقريره،

> "لا تزال الألغام تشكل خطرا كبيرا بالنسبة للسكان في أنغولا وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وأفراد المعونة الإنسانية". (S/1995/588، الفقرة ١٤)

وينظر وفدنا بقلق شديد الى التقارير الواردة عن استئناف زرع الألغام من جانب الطرفين. وبالتالي نناشد الطرفين للتوقف عن مثل هذه الأنشطة فورا والى الأبد، لأنها تلحق ضررا بالغا بالسكان المدنيين.

ومن الضروري أيضا التعجيل بإنشاء مناطق إيواء لقوات يونيتا بعد تسريحها، وانسحاب القوات الأنغولية المسلحة الى ثكناتها، وتعزيز الهياكل الأساسية السوقية للجيش الوطني الموحد، وتبادل السجناء وإعادة توطين المرتزقة. وفي هذا الصدد، نسلم بأهمية المحادثات التي أجراها الطرفان في لواندا في النصف الثاني من حزيران/يونيه من هذا العام والتي أثيرت فيها قضايا أساسية لتنفيذ بروتوكول لوساكا.

وفيما يتعلق بالجوانب الإنسانية، أحاط وفدنا علما على النحو الواجب بأن الحالة الإنسانية في أنغولا لا تزال تتحسن كنتيجة مباشرة لعملية السلام وزيادة تواجد الأمم المتحدة في ذلك البلد. ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء الحالة الاقتصادية والاجتماعية في أنغولا. والبيانات التي قدمها الأمين العام عن الحالة الصحية، وسوء التغذية، والوفيات من الأطفال، والأشخاص المشوهين، والأشخاص المشردين واللاجئين في أنغولا تثير الجزع حقا. فالحالة تمثل تحديا للمجتمع الدولي. ومن هنا، يؤيد وفدنا كل الجهود التي تبذلها برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أنغولا، ونشيد بالجهود التي تبذلها حكومة أنغولا، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والممثل الخاص للأمين العام، لعقد اجتماع الطاولة المستديرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ للنظر فيما يلزم من أجل إعادة التعمير الاقتصادي والاجتماعي في البلد.

يود وفدنا أن يتوجه بالشكر الى الأمين العام، وممثله الخاص، والدول المراقبة الثلاث في عملية السلام في أنغولا وأفراد بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا على جهودهم الرامية الى تسهيل الامتثال لبروتوكول لوساكا وترسيخ وقف إطلاق النار وعملية السلام في ذلك البلد. وبالمثل، نود أن نتوجه بالشكر الى الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على إسهامها في الوفاء بالاحتياجات الإنسانية لشعب أنغولا. وأخيرا، نحث الطرفين الأنغوليين على التعاون التام مع عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في أنغولا بغية تمكينها من أن تحقق ولايتها، وأهداف بروتوكول لوساكا عموما.

وعلى ذلك الأساس، يؤيد وفدي توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ستة أشهر إضافية، حتى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، وسنصوت لصالح مشروع القرار بشأن هذا البند.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل هندوراس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد الخصيبي (عمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي، إسمحوا لي في المستهل أن أتوجه اليكم بأحر التهاني على توليكم رئاسة المجلس لشهر آب/اغسطس. وإذ نعرفكم شخصيا، ونعرف خبرتكم الدبلوماسية الواسعة ومهاراتكم، فإننا على ثقة تامة أننا في أيد أمينة وأن رئاستكم للمجلس ستؤدي الى نتائج ناجحة.

كما أود أن أشيد عن جدارة واستحقاق بسلفكم، السفير مارتينيز بلانكو ممثل هندوراس، على الطريقة المثلى التي أدار بها شؤون المجلس في الشهر الماضي.

ويود وفدنا اليوم أن يرحب مرة أخرى ترحيبا حارا بالممثل الدائم للمملكة المتحدة. ونؤكد له ولوفده الدؤوب تعاوننا الكامل في جميع الأوقات.

فيما يتعلق بالمسألة قيد النظر، وفدنا ممتن للأمين العام على تقريره الشامل حول بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ونجد أن تحليله المفصل للحالة الراهنة في أنغولا حافل بالمعلومات ويوضح مسار العمل الذي يتعين على هذا المجلس أن يتبعه في الوقت الحالي. ومما له أهمية خاصة توصية الأمين العام الواردة في الفقرة ٤٠ من التقرير.

ونلاحظ مع الارتياح أن عملية السلام في أنغولا قد واصلت إحراز تقدم مطرد. ونرحب بالتطورات الايجابية الأخيرة الواردة في تقرير الأمين العام. ونرحب، بصفة خاصة، بالاجتماع الناجح في لوساكا المعقود في ٦ أيار/مايو ١٩٩٥ بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافمبي. ويسرنا أن نلاحظ أن هذا الاجتماع قد أعطى قوة دفع جديدة لعملية السلام في أنغولا. لقد أدى ذلك الاجتماع بالفعل الى تحسين الثقة بين الطرفين والى تكثيف الاتصالات الرفيعة المستوى فيما بينهما.

ومع ذلك لا تزال هناك بعض جوانب نقص ينبغي الأطراف في أنغولا أن تهتم بها الاهتمام الواجب وأن تتصدى لها في الوقت المناسب وبأسلوب فعال حتى يمكن لعملية السلام في بلدها أن تصل الى شاطئ النجاح. وهذه تتضمن بطء عملية تنفيذ بروتوكول لوساكا، وخاصة في مجال فض الاشتباك بين القوات، وإزالة الألغام وإنشاء مناطق إيواء القوات. ومن الحيوي أيضا أن تواصل الأطراف إبداء الإرادة السياسية والالتزام الضروريين لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية عن طريق الامتثال الصارم والمؤاتي "لاتفاقات السلام" وبروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بغية تحقيق السلام الدائم والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدها.

إن مشروع القرار المعروض علينا، والذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ستة أشهر إضافية ، يحدد مسار عمل مبررا تماما في ضوء الحالة على الطبيعة والتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ عملية السلام في أنغولا. وهو يبين التزام المجتمع الدولي بمواصلة دعمه للشعب الأنغولي في سعيه الى إقرار السلام وتحقيق المصالحة الوطنية. وهو يمثل صوت ثقة بإستعداد هذا الشعب لايجاد حل سلمي للصراع في بلده وبقدرته على ذلك.

وفي الختام، أود أن أعبر عن تقدير وفدي للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالى، ولممثله الخاص في أنغولا، وللدول المراقبة الثلاث لعملية السلام في أنغولا، ولجميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية وأفراد بعثة الأمم المتحدة الثالثة لتحقق في أنغولا، تحت القيادة القديرة للجنرال غاروبا على إسهامهم الفعال والقيم في عملية التوصل الى حل دائم وعادل للصراع في أنغولا. ويسرنا أن ننوه بأن جهودهم المتضافرة قد أثمرت فعلا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل عمان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد سيدوروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأتمنى لكم كل النجاح في أدائكم لوظائفكم المتسمة بالمسؤولية.

وإننا لممتنون لسفير هندوراس على إدارته الماهرة جدا لأعمال المجلس أثناء شهر تموز/يوليه.

ونود أيضا أن نرحب بالممثل الدائم الجديد للمملكة المتحدة، السير جون ويستون. وأود أن أؤكد له أن الوفد الروسي مستعد لمواصلة تعاونه مع وفد المملكة المتحدة.

كما يود الوفد الروسي أن يعرب عن ارتياحه العميق للتقدم المحرز في عملية التسوية السلمية في أنغولا، التي دخلت الآن مرحلة جديدة نوعيا ومشجعة. ومما يسعدنا أن حكومة أنغولا ويونيتا تبديان الآن التزاما بروح بروتوكول لوساكا، ودرجة متزايدة من التعاون في تنفيذه.

وفي الوقت ذاته، نعتقد أن من المهم أن نذكر الطرفين في أنغولا بضرورة التقيد الكامل بالجدول الزمني لتنفيذ بروتوكول لوساكا، والتعويض، أولا وقبل كل

شيء، عن التأخير في فض الاشتباك بين القوات وإيوائها، وتشكيل جيش واحد وإزالة الألغام.

ويسعدنا أن نلاحظ أن الوزع التدريجي للمراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة، والقوات التابعة للأمم المتحدة بما فيها المفرزة العسكرية الروسية، قد ساهم في توطيد وقف إطلاق النار. وفي هذا الصدد، نؤكد أن العملية في أنغولا تكتسب أهمية خاصة في ضوء الصعوبات التي تواجهها الأمم المتحدة مؤخرا في عدد من بؤر التوتر الأخرى. ونعتقد أن التقدم الإيجابي في عملية التسوية الأنغولية ينبغي الإبقاء عليه باعتباره مثالا مشجعا على ما تنجزه الأمم المتحدة في مجال صنع السلام.

ونؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦ على النحو المتوخى في مشروع القرار. كما نؤيد خالص التأييد النداء الموجه إلى المجتمع الدولي والوارد في مشروع القرار بتقديم المعونة والمساعدة لجهود أنغولا في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي بغية استعادة وصون الظروف السليمة والمستقرة المؤاتية للتنمية.

وستواصل روسيا، بالتنسيق مع العضوين الآخرين في مجموعة الدول المراقبة الثلاث، وبالاتصال الوثيق مع الممثل الخاص للأمين العام، بذل قصارى جهدها للنهوض بنجاح عملية السلام في أنغولا على أساس بروتوكول لوساكا. ونؤمن بأن مشروع القرار الذي ننظر فيه اليوم في مجلس الأمن يستجيب استجابة تامة لمهام تعزيز عملية السلام في أنغولا، وبالتالي سيؤيده الوفد الروسي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1995/646.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، اندونيسيا، ايطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عُمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٠٠٨ (١٩٩٥).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد فولتشي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أولا، في هذه الجلسة التي يعقدها المجلس في أوائل شهر آب/أغسطس، أود أن أشكر السفير مارتينيز بلانكو على الطريقة التي لم تشبها شائبة، التي أدار بها أعمال المجلس في شهر تموز/يوليه. وإليكم، سيدي الرئيس، نتقدم بتحياتنا وأطيب تمنياتنا بالنجاح. وإنني لمتأكد من أن المجلس في ظل قيادتكم وبفضل خبرتكم الرائعة سيؤدي واجباته على النحو الأمثل.

اسمحوا لي أيضا أن أرحب مرة أخرى في هذه الجلسة العلنية بالممثل الدائم الجديد للمملكة المتحدة، السير جون ويستون.

لقد صوتت ايطاليا لتوها مؤيدة القرار الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦. ولقد صوتنا مؤيدين لأن القرار متوازن ويتعرض لجميع النقاط الأساسية اللازمة لضمان نجاح عملية حفظ السلام هناك، ويؤيد بقوة إجراءات الأمين العام وممثله الخاص، السيد العيون بلوندين بي.

في هذه الأيام التي تتسم بصعوبة خاصة بالنسبة للمجتمع الدولي، يكون من دواعي الارتياح حقا أن نلاحظ أن عملية السلام في أنغولا بدأت تسلك دربا نأمل أن يؤدي إلى حل نهائي لحرب أهلية دامت ٢٠ عاما.

وهناك دلائل متزايدة على أن الطرفين يلتزمان الآن أكثر من أي وقت مضى بحل المشاكل المتبقية. وبعد الاجتماع التاريخي الذي انعقد في لوساكا بين رئيس أنغولا، السيد إدواردو دوس سانتوس وزعيم يونيتا السيد جوناش سافمبي، تدل الاتصالات الجارية بين الطرفين على وجود التزام مجدد بعملية المصالحة الوطنية.

وفي هذا الصدد، نرى أن القرارات التي توصل إليها الطرفان بشأن الجدول الزمني المعجل لتنفيذ بروتوكول لوساكا، للتعويض عن التأخيرات الماضية، ذات مغزى كبير وموضع ترحيب.

ولقد أسهم الوزع الجاري حاليا لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا اسهاما جوهريا في هذه التطورات. ونحن ندين بامتنان خاص للبلدان التي وزعت "الخوذ الزرقاء" في أنغولا. إلا أن الشيء الأساسي والذي سيبقى أساسيا هو، بالطبع، العزيمة التي توطدت على اختتام عملية السلام، والتي أبداها الطرفان اللذان نود أن نتوجه إليهما، عن طريق زميلنا السفير أفونسو فان دونيم "مبيندا" الجالس بيننا اليوم، بخالص تقديرنا وتهانئنا.

إن الجوانب الإيجابية للحالة الأنغولية، كما أوضحها الأمين العام في تقريره، أصبحت الآن تفوق بكثير الجوانب السلبية. ومع ذلك، فإن هذه الجوانب السلبية لا يجوز الاستحقاق بها. وبوجه خاص، ما زالت تحدث بعض الانتهاكات لوقف إطلاق النار؛ وما زال التقدم بطيئا في فض الاشتباك بين القوات وإنشاء مناطق الإيواء، كما أن عملية إزالة الألغام لا تتقدم بالسرعة الضرورية.

وفيما يتعلق بإزالة الألغام، نعلم جميعا أن أكبر عدد من الألغام في العالم اليوم مزروع، للأسف، في أنغولا. وهذه الألغام تقتل أو تشوه في كل يوم عشرات الأبرياء. وما زال وجودها يمثل مشكلة خطيرة لأنشطة بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. كما أنها تشكل عقبة أساسية تعترض الانتعاش الاقتصادي في أنغولا، الذي ينبغي أن يتصدر قائمة الأولويات لا بالنسبة للحكومة وحدها بل بالنسبة للمجتمع الدولي أيضا ما إن تتوطد عملية السلام. وفي هذا الصدد اسمحوا لي أن أقول مرة أخرى إن ايطاليا تفي بالتزاماتها فعلا، سواء بشكل مباشر أو عن طريق الاتحاد الأوروبي.

وأخيرا أقول إن الحكومة الايطالية أحاطت علما على النحو الواجب بالنداء الصادر عن الأمين العام بتقديم الدعم المالي لبرنامج التسريح وإعادة الادماج. ذلك أننا نعي تماما أن أية تأخيرات في هذه الأنشطة قد تؤدي مرة أخرى إلى خلق توترات خطيرة في البلد. ولن نتقاعس عن المساهمة بنصيبنا في النجاح في هذا المجال أيضا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل إيطاليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود، بداية، أن أعرب لكم، سيدي عن تهانئنا وتمنياتنا لكم بالنجاح التام على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. وأود كذلك أن أتوجه بعميق الشكر للسفير مارتينيز بلانكو ووفد بلده على العمل الممتاز الذي قاما به خلال شغلهما لمنصب الرئاسة أثناء شهر تموز/يوليه.

لقد صوت وفد بلدي مؤيدا القرار ١٠٠٨ (١٩٩٥) الذي اتخذ توا، والذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لمدة ستة أشهر - أي حتى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦.

ومنذ بداية اشتراك الأمم المتحدة في أنغولا أيد مجلس الأمن بصورة ثابتة عملية بدت أصلا أن من المستحيل أن تتوج بخاتمة ناجحة. واليوم، تبدو الحالة في شكل مختلف تماما: فتعاون الأطراف والثقة التي تطورت بين المفاوضين الرئيسيين يقدمان لنا سببا لأن نأمل مرة أخرى بأنه سيتم التوصل الى خاتمة سعيدة للنزاع الأنغولي.

فالاجتماع المعقود بين رئيس أنغولا وزعيم الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) سيكون له دور تاريخي وحاسم في هذه العملية. ويحدونا الأمل بأن تستمر وتتكثف الاتصالات بين المتحاربين السابقين. وقد تم تحقيق تقدم هام فيما يتعلق بتنفيذ بروتوكول لوساكا. والمهم الآن أن يقوم الأنغوليون ببذل كل ما في وسعهم لكفالة تنفيذ كل الالتزامات التي اضطلع بها الجانبان.

وهذا ينطبق على جميع المجالات ـ وأولها المسائل السياسية المتصلة بدمج الأعضاء السابقين في يونيتا في جهاز الدولة؛ وثانيها، المسائل العسكرية المتصلة بإنشاء جيش وطني، هذا الجيش الذي يجب أن يسبقه انسحاب القوات من الجانبين وإيوائهما؛ وأخيرا، المسائل الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، التي تشكل، في جملة أمور، احترام حقوق الإنسان مع عودة الحياة المدنية للآلاف من المقاتلين الذين لم يعرفوا ممارسة أية مهنة سوى الكفاح المسلح.

ومن الواضح أن من المهم للأنغوليين أن يشعروا الآن بأن الأمور تتغير. فأنغولا تتمتع بشهرة لا تحسد عليها وهي أن الألغام فيها الأشد انتشارا في القارة الإفريقية. وتعتبر الحكومة الفرنسية أن المهام المتعلقة بإزالة الألغام مسألة تحتل المقام الأول، لأن حرية الحركة والسلامة للشعب الأنغولي برمته. يجب أن تستعادا بسرعة.

فعن طريق الطلب الى الأمين العام بالاضطلاع بالوزع الكامل لقوات بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، يعلن المجتمع الدولي اليوم مجددا عن رغبته في دعم أنغولا حتى انتهاء عملية السلم، هذه العملية، التي ينبغي أن تختتم، منطقيا، باستعادة الديمقراطية والتقدم. عسى ألا تخيب آمالنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليَّ.

السيد اندرفورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، بداية، أن أتقدم منكم، سيدي، بتهانئ وفد بلدي على توليكم رئاسة المجلس لشهر آب/أغسطس. ونحن نعرف أننا سنكون رهن أيد أمينة وحكيمة. ونود كذلك أن نعرب عن تقديرنا الكبير للممثل الدائم لهندوراس ووفد بلده على إدارتهما الممتازة لأعمال المجلس خلال شهر تموز/يوليه.

وأود أن أنضم الى الممثلين الآخرين في الإعراب عن ترحيب وفد بلدي بالممثل الدائم الجديد للمملكة المتحدة. وإننا نتوجه اليه بأطيب تمنياتنا وآمالنا بتحقيق نجاح كبير وهو يضطلع بمسؤولياته الجديدة في الأمم المتحدة.

لقد قام المجلس اليوم بمواصلة جهد يتسم بالنجاح - يسير خطوة خطوة وبشكل أبطأ في بعض المجالات مما كنا نأمل فيه، إلا أنه يحقق نجاحا أكيدا وثابتا. ويؤيد وفد بلدي تأييدا قويا تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لتواصل دعمها للتنفيذ الكامل لاتفاقات السلم وبروتوكول لوساكا وقرارات هذا المجلس. وأسهمت بضعة عوامل في تحقيق التقدم الناجح الذي تم حتى اليوم، وليس أقلها الاتصال الشخصي المنتظم بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافمبي. وإننا نثني على هذين الزعيمين لما قدماه من زخم لعملية السلام ونشجعهما على الاستمرار في هذا السبيل البناء.

ونشيد أيضا بالأعمال الممتازة التي اضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام السيد العيون بلوندين بي، وما اضطلع به جميع المرتبطين ببعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا من أجل الوصول بعملية السلام الى هذه المرحلة الحافلة بالأمل.

والولايات المتحدة مؤيد قوي لاتفاق لوساكا وتعتقد أن هذه العملية تضع أنغولا على الطريق لتحقيق السلم الدائم. فعلى مدار السنتين الماضيتين قدمنا أكثر من ٢٠٠ مليون دولار في مجال المساعدة الإنسانية والمساعدة في حالات الطوارئ اتخذت شكل معونة غذائية وإمدادات طبية. وترغب الولايات المتحدة، بالتعاون مع الأمم المتحدة، في مساعدة أنغولا على تطوير إمكاناتها الاقتصادية على المدى الطويل والتخفيف من اعتمادها على مساعدات الطوارئ.

ومع ذلك، نشعر بالقلق لأن حالة الطرق تعيق وزع قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في أنحاء أنغولا وتبطئ تقدم عملية السلام. فحوالي ٤٥ في المائة من الجسور في أنغولا قد تضررت أو دمرت خلال الحرب الأهلية. ويجب ألا تغيب عن بالنا إمكانية ازدياد الحوادث التي تسببها الألغام حين تبدأ قوافل المساعدة الإنسانية استخدام الطرق قبل بدء عمليات إزالة الألغام. فالجسور المدمرة بالإضافة الى عدد من المناطق المزروعة بالألغام تبطئ فعلا تحركات قوات حفظ السلم. وبغية المساعدة في التغلب على هذه العقبات، عرضت الولايات المتحدة نقل المواد عبر الجسور الى بعثة الأمم المتحدة الثالثة، بالإضافة الى المساعدة التي تعهدنا بتقديمها في مجال إزالة الألغام.

وما فتئت الألغام البرية تشكل رادعا عن إحراز مزيد من التقدم السريع في تحقيق أهداف بعثة الأمم المتحدة الثالثة. فالانتهاء من الوزع حسب الجدول الزمني المحدد يعتمد على وجود طرق خالية من الألغام وصالحة للمرور. وناشد الأمين العام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة في الجهود الجارية لإزالة الألغام في أنغولا. وإن الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة لعملية إزالة الألغام وأنشطة التوعية المتعلقة بالألغام عنصر هام في جهودنا. ففي الاجتماع الدولي بشأن إزالة الألغام، المعقود في جنيف في تموز/يوليه، أعلن وفد بلدي عن تقديم مساهمة تزيد عن ٧,٥ مليون دولار لإزالة الألغام في أنغولا هذا العام. وهذا الرقم يتضمن تقديم أموال نقدية

وتجهيزات لدعم عملية إزالة الألغام التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة. وهذه الأموال تضاعف على نحو فعال جميع النفقات الحالية على عملية إزالة الألغام في أنغولا.

وبعض المنظمات غير الحكومية التي تمتلك الخبرة ما فتئت تشارك فعلا وبنجاح في عملية إزالة الألغام، إلا أن أنشطتها غير كافية نظرا لعدد الألغام، ومساحة الأرض. وينبغي أن تنخرط القوات المسلحة الأنغولية ويونيتا الى أقصى حد ممكن في عملية إزالة الألغام من المناطق التي زرعتها بالألغام.

لقد اعترفت الحكومة الأنغولية واليونيتا بخطورة هذه المشكلة. وهما تخططان للتعاون من خلال المكتب المركزي الأنغولي لإزالة الألغام. وخصصت الحكومة الأنغولية فعلا مبلغ ٣ ملايين دولار لإزالة الألغام، وأخذت يونيتا تشارك على نحو أكبر في عملية التخطيط الوطني لإزالة الألغام ـ ونأمل أن يستمر هذا الاتجاه.

وتهدف المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة الى مساعدة عملية السلام فورا، من خلال تيسير وزع القوات التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وفي المدى الطويل، فإن المساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة ستساعد أيضا في تنظيف الأراضي الزراعية للتقليل من الحاجة الى المعونة الغذائية وستمكن الأنغوليين من إدارة عمليات إزالة الألغام بأنفسهم طوال الفترة التي يتطلبها اجتثاث هذا التهديد من باطن الأرض.

إن المساعدة التي قدمتها الولايات المتحدة هي مجرد بداية إذا ما نظرنا الى ضخامة المشكلات التي تواجه أنغولا. وإننا نتطلع الى دعم الدول المانحة الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة في عملية إزالة الألغام وأنشطة التعمير من خلال المنظمات غير الحكومية، ومن خلال المساهمات في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ومن خلال تقديم التبرعات لوحدة التنسيق للمساعدة الإنسانية في الأمم المتحدة. وسنواصل التنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة ومع الدول المانحة الأخرى من أجل تعزيز قدرة الحكومة الأنغولية على مواصلة عمليات إزالة الألغام والجهود الأخرى لإعادة الإعمار والتنمية على المدى الطويل.

إن نجاح عملية السلام سيتطلب الجهود المتضافرة من جانب الحكومة الأنغولية، واليونيتا، والأمم المتحدة، والحكومات المانحة، وأصدقاء أنغولا وجيرانها. ويحدونا الأمل بأن تسهم جهودنا المشتركة في إحلال سلم دائم في أنغولا، وإننا نناشد الدول الأخرى أن تسهم بالأموال والتجهيزات والأفراد لتحقيق هذا الهدف النبيل جدا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السير جون ويستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي وأنا أتكلم للمرة الأولى في اجتماع رسمي لمجلس الأمن أن أبدأ بمشاركة الآخرين في الترحيب بكم في منصبكم رئيسا للمجلس، وبالإعراب عن استعداد وفد بلدي للعمل معكم بشكل وثيق خلال مدة رئاستكم. وأود أيضا أن أغتنم الفرصة لأعرب عن شكر وفد بلدي للسفير مارتينيز بلانكو على قيادته الفعالة جدا لأعمال المجلس خلال شهر تموز/يوليه. وأود أيضا أن أعرب، بصفة شخصية، عن شكري لجميع الزملاء الحاضرين الذي تفضلوا بالإعراب عن ترحيبهم الشخصي بي.

إن وفد بلدي - بتصويته تأييدا لهذا القرار - يرحب بحرارة بالتقدم الذي أحرز حتى الآن في توطيد وقف إطلاق النار في أنغولا وتنفيذ بروتوكول لوساكا. لا يزال هناك الكثير الذي يتطلب القيام به، لكن أنغولا الآن أقرب إلى السلام مما كان يبدو محتملا حتى وقت قريب. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بمنجزات الأمين العام، الذي ساعدت زيارته المفيدة لأنغولا الشهر الماضي على دفع عملية السلام إلى الأمام؛ وإلى ممثله الخاص، السيد العيون بلوندين بي، وأفراد بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا؛ وإلى الذين يشاركون في حكومة أنغولا ويونيتا بنشاط في دفع عملية السلام إلى الأمام.

لقد كان الاجتماع بين الرئيس دوس سانتوس والدكتور سافمبي يوم ٦ أيار/مايو ١٩٩٥ بمثابة معلم في هذه العملية. ومن الضروري الإبقاء على قوة الدفع التي ولّدها ذلك الاجتماع على جميع المستويات. وإن الأطراف بحاجة إلى إظهار التزامها سواء في المحادثات الرفيعة المستوى أو في العمل على الطبيعة. ونحن نعلق أهمية كبرى على تجنب التأخيرات في المجالات الحاسمة، مجالات فض الاشتباك بين القوات، وإزالة الألغام، وإيواء

المقاتلين السابقين. وهذه هي الأسس الهامة والعملية لأي سلام دائم، ومن الحيوي دفع العمل بشأنها إلى الأمام بسرعة.

ومن دواعي ارتياح وفد بلدي أن كتيبة السوقيات البريطانية العاملة مع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لا تزال قادرة على القيام بدورها في إقامة البنية الأساسية لوزع البعثة. وفي إطار البعثة، تعمل الكتيبة والمقاولون المدنيون، الذين من المقرر أن يحلوا محلها، جنبا لجنب لضمان الانتقال السلس. وإن كتائب المشاة الأولى موزوعة في أماكنها. ومن المهم تهيئة الظروف بأقرب وقت ممكن للوزع التام لكتائب المشاة المتبقية. وأية تأخيرات أخرى من شأنها أن تحمل معها مخاطر، ويجب بذل كل شيء ممكن لتجنبها.

وأود أن أدلي بنقطتين أخريين. أولا، لقد قامت الحكومة البريطانية بدور كبير في الإغاثة الإنسانية في أنغولا. وأود أن أؤكد الأهمية التي نعلقها على مواصلة يونيتا وحكومة أنغولا التعاون بالكامل مع جهود الاغاثة الانسانية الدولية. وثانيا، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأرحب باقتراح الأمين العام بتوسيع نطاق مكون حقوق الإنسان في البعثة. وإن مراقبي حقوق الإنسان الإضافيين سيكون لهم دور هام في المساعدة على ضمان احترام الحقوق الأساسية. ووجودهم سيبرز هدفنا المشترك، هدف تحقيق مستقبل مستقر ومزدهر وديمقراطي لشعب أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ايتل (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولا بأن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس. وأود أيضا أن أوجه شكر وفد بلدي إلى الممثل الدائم لهندوراس، السفير مارتينيز بلانكو، على قيادته خلال الشهر الماضي. وبطبيعة الحال، نحن جميعا نأمل في الترحيب بالممثل الدائم للمملكة المتحدة، ونتطلع إلى التعاون الوثيق معه.

لقد صوتت ألمانيا توا تأييدا لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حتى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦.

وحكومة بلدي ترى أن الأساس لتنفيذ بروتوكول لوساكا بنجاح قد أرسي. ونتيجة لذلك، تمكن الأمين العام من الشروع في الوزع التام لوحدات مشارة البعثة. ونحن نأمل أن تمارس جميع الوحدات العمل بنهاية هذا الشهر.

ومع ذلك تدرك حكومة بلدي أنه لا يزال هناك الكثر الذي ينبغي القيام به. وفي المجال السياسي، نأمل أن يعقد قريبا جدا اجتماع ثان بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافمبي لإكمال تشكيل الحكومة الجديدة. وذلك الاجتماع ينبغي أيضا أن ينهي الحوادث التي تقع حاليا، حوادث عدم احترام وقف إطلاق النار، كما ينبغي أن يؤدي إلى اشتراك الطرفين الكبير في الحياة السياسية لأنغولا مستقبلا. وعلى الطرفين أن يدركا أنه لا مجال للتنافس على الحصول على وضع أفضل بالنسبة للمستقبل.

وينبغي أن يلي ذلك سرعة نزع السلاح وإيواء الوحدات المسرحة. التوصل إلى حل توفيقي له مقومات البقاء فيما يتعلق بتشكيل القوات المسلحة مستقبلا. أما الذين لن يشكلوا جزءا من القوت المسلحة، فينبغي أن توضع بدائل أمامهم.

ومرة أخرى، لن يكون بوسع المجتمع الدولي أن يتفهم محاولة الأطراف زيادة مكاسبها النسبية على حساب عملية السلام نفسها. وفي هذا السياق، تشعر حكومة بلدي بقلق بالغ بشأن الأنباء عن وضع الألغام من جديد. وهذا لن يزيد تأخير المحاولات الرامية إلى تمهيد الطرق أمام بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا فحسب، ولكن يبدو أيضا محاولة عقيمة لكبح عملية السلام. وبسبب الأهمية الخاصة التي تتسم بها إزالة الألغام لوزع البعثة، ولمستقبل أنغولا بشكل عام، وبخاصة فيما يتعلق بتنميتها الاقتصادية، يقدم بلدي الأفراد والمواد لهذا الغرض.

وبإيجاز، نعتقد أن اندماج الطرفين في الحياة السياسية لأنغولا مستقبلا لا يزال حجر الزاوية في أية تسوية سلمية للحرب الأهلية. وبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا يمكنها أن تقدم المساعدة. ولكن لن نرى الديمقراطية والسلام في أنغولا إلا إذا احترمت المصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ألمانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد كانياس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): السيد الرئيس، أو في البداية أن أعرب عن سرور وفد بلدي إذ يراكم تترأسون عمل المجلس، وأن أعرض عليكم تعاوننا التام في تنفيذ واجباتكم التي - بالنظر إلى قدراتكم - نحن متأكدون من نجاحها.

ونود أيضا أن نهنئ السفير جيراردو مارتينيز بلانكو ووفد بلده كله وأن نشكرهما على عملهما البارز خلال رئاسته في شهر تموز/يوليه. ونود أيضا أن نرحب بممثل المملكة المتحدة الجديد، السفير السير جون ويستون.

ويشيد وفد بلدي بالأمين العام على تقاريره المكتوبة والشفوية إلينا بشأن التطورات في الحالة في أنغولا، وهي التقارير التي كانت بالغة القيمة في مداولاتنا بشأن الموضوع.

إننا نلاحظ بسرور بالغ التقدم المحرز في تنفيذ بروتوكول لوساكا. وقد كان الاجتماع بين الرئيس دوس سانتوس وزعيم يونيتا، السيد سافمبي، بالتأكيد معلما هاما - بالإضافة إلى إسهامه في بناء الثقة - دل على تغير كبير في موقفي الطرفين فيما يتعلق بالتزامهما بعملية السلام. ونحن نثني على حكومة أنغولا وعلى يونيتا للتقدم الذي أحرز. ونأمل أن يتعزز وينمو مناخ الثقة الجديد هذا، وأن يحترم وينفذ الجدول الزمني الجديد المتفق عليه لتنفيذ بروتوكول لوساكا.

ويثني مجلس الأمن في القرار المتخذ توا على الجهود التي يبذلها القادة الأنغوليون، ويجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا فترة ستة أشهر، مما يظهر أن المجتمع الدولي استعاد ثقته بالعملية وهو لا يزال مستعدا للاسهام في نهايتها الناجحة.

وثمة عمل كثير ما زال يتعين القيام به، وتبقى هناك مشاكل كثيرة يتعين حلها. و تتناول الفقرتان ٤ و ٧ من منطوق القرار المجالات الرئيسية التي يجب على الطرفين مضاعفة بذل جهودهما فيها من أجل التحرك إلى الأمام دون مزيد من التأخير في عملية السلم.

ولا بد لشعب أنغولا من أن يستأنف حياته الطبيعية على جميع أراضيه في أسرع وقت ممكن، وأن ينخرط في زراعة الحقول، والتعليم، والصحة والرفاهية - ويجب أن يتضمن كل ذلك إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية. ونلاحظ هنا أنه من الضروري استمرار وزيادة المساعدة والتعاون من قبل المجتمع الدولي، فضلا عن دعم برامج إزالة الألغام ومشاركة مراقبي حقوق الانسان في الميدان.

ويحدونا الأمل في أن تستمر وتترسخ الظروف الجيدة السائدة في أنغولا، بغية كفالة الوزع الكامل لجميع وحدات المشاة التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في أسرع وقت ممكن.

ولقد قررت جمهورية الأرجنتين أن تسهم في عملية الأمم المتحدة هذه عن طريق تقديم مجموعة زوارق بحرية تتألف من ثلاثة زوارق خفر سريعة جدا من الأسطول الأرجنتيني. ويأتي هذا الاسهام الجديد تمشيا مع الأهمية التي تعلقها حكومتي على التطور السلمي للحالة الأنغولية، والتي سبق أن دللت عليها بمشاركتها المتواصلة في بعثة الأمم المتحدة الأولى والثانية للتحقق في أنغولا وتقديمها مراقبين عسكريين وأفرادا من الشرطة المدنية.

وتؤكد حكومة الأرجنتين مجددا أنه يجب على حكومة أنغولا ومنظمة يونيتا أن تحترما وتضمنا سلامة وحماية جميع الأفراد الدوليين في أنغولا والوفاء بولاياتهم إلى أقصى درجة وفي جميع الأوقات، رسميا وماديا على حد سواء.

وأخيرا، يحدونا الأمل في أن تؤكد عمليات استعراض الحالة في أنغولا، التي يتعين أن يجريها مجلس الأمن مرة كل شهرين على أساس تقارير الأمين العام، المنحى الإيجابي الراهن في هذه العملية وحل المشاكل التي ما زالت قائمة. فشعب أنغولا لا يستحق أقل من ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد باكوراموتسا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس.

ونحن على اقتناع بأن أعمال المجلس ستستفيد من حكمتكم وخبرتكم الثرية في العمل من أجل تحقيق السلم والأمن في جميع أنحاء العالم. وبامكانكم أن تعتمدوا على وفد بلدي في التعاون معكم الى أقصى حد ممكن.

ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنشكر سلفكم، السيد جيراردو مارتينيز بلانكو، الممثل الدائم لهندوراس، على الرزانة والكفاءة اللتين أدار بهما أعمال مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه.

ويود وفد بلدي أن يرحب بالممثل الدائم الجديد للمملكة المتحدة، وأن يتعهد له بتعاوننا الصادق.

وفيما يتعلق بالقرار الذي صوت وفد بلدي توا لصالحه، نود أولا أن نشكر الأمين العام على تقريره المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٥ عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. ويشعر وفد بلدي بالسرور دائما عندما تقدم تقارير، مثل هذا التقرير بما له من تأثير، في مظهر إيجابي من دون التضحية بالحقيقة.

ونغتنم هذه الفرصة لنشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد بلوندين بيي، على العمل المثمر والهام الذي يستمر في القيام به في أنغولا.

ويهنئ وفد بلدي أيضا الأمين العام على الاهتمام الذي ما فتئ يبديه لأفريقيا بزيارته لأنغولا فضلا عن بلدان افريقية أخرى تمر في فترة صعبة من تاريخها. والواقع أننا لا نعرف الأصدقاء الحقيقيين إلا في الشدائد. وإن كان صحيحا أيضا أن الصداقة ليست شيئا مؤقتا ولا عابرا. لهذا السبب نعتقد أنه ينبغي لهذا الزائر الكريم أن يصبح ناطقا باسم افريقيا، حتى يستطيع العالم بأسره أن يتعرف على نحو أفضل على البلدان التي يقوم بزيارتها، فالإدانات يجب أن تصبح نصائح، والأخوة يجب أن يرافقها التضامن.

ويرحب وفد بلدي بالتقدم الذي أحرزته حكومة أنغولا ومنظمة يونيتا منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار ٩٧٦ (١٩٩٥). ونحن نعتبر الاتصالات التي أجريت والتي لا تزال تجرى بين الأطراف الأنغولية المختلفة لحل مشاكلها وإيجاد أرضية مشتركة اتصالات إيجابية. وإننا نشجع على إجراء هذه الاتصالات. وحقيقي أن أي حل دائم لا يمكن أن يأتي إلا من الأنغوليين أنفسهم. فأي مساعدة خارجية لا يمكنها إلا توفير هيكل وإطار لتيسير المصالحة بين هؤلاء الأشقاء.

لهذا السبب فإن الوفد الرواندي على إقتناع بأن المصالحة الوطنية تمضي جنبا إلى جنب مع إعادة الإعمار الوطني. والتسريح الناجح للأفراد العسكريين من الجانبين كليهما لا يمكن أن يحدث إلا إذا توفرت للقوات المسرحة خيارات عديدة.

ويعتقد وفد بلدي أن تطهير الألغام عملية حيوية لبقاء السكان وأحد الشروط الأساسية الهامة لاستئناف إعمار البلد.

وفيما يتعلق بالشرطة الأنغولية، التي تحرم الوصول إلى الشرطة المدنية، يعترف وفد بلدي بأن أنغولا، بوصفها بلدا ذا سيادة، لها الحق في عدم تعريض شرطتها لعناصر خارجية، وأن من حقها أيضا أن تنظم نفسها حسب رغبتها، مثلما يفعل أي بلد ذي سيادة، بغية كفالة السلامة والأمن داخل حدودها. والواضح أن قوات الأمم المتحدة المبعوثة إلى البلد ليست موجودة هناك للاشراف على البلد المضيف أو السيطرة عليه، بل لمساعدته.

وفيما يتعلق بانتشار الأسلحة، من المؤسف أن منطقة افريقيا الوسطى أخذت تصبح بصورة متزايدة منطقة تعج بالسلاح. ومن المعروف جيدا أنه لا يوجد بلد في تلك المنطقة ينتج الأسلحة، بيد أن تجار الأسلحة لا يترددون في توفير الأسلحة للمجرمين لتيسير ارتقائهم إلى السلطة أو البقاء فيها. ووفد بلدي على اقتناع بأن جمع الأسلحة من السكان ليس كافيا، بل ينبغي التصدي لجذور المشكلة: أي يجب نبذ البلدان التي توفر الأسلحة لافريقيا بصورة غير مشروعة. وهذا التربح الفاحش على حساب افريقيا أخذ يصبح مقلقا أكثر فأكثر، خاصة وأن الذين يوفرون في المقام الأول الأسلحة في بعض الحالات هم أنفسهم الذين يأتون لتنظيم جمعها أو الذين يوفدون ممثلين مختصين بحقوق الانسان.

وفيما يتعلق بالجوانب المالية، تجدر الملاحظة من التقرير أن تكلفة عمليات بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا غير متناسبة مع تكلفة البرنامج المقبل لإعمار البلد، الذي يتعين عرضه في اجتماع المائدة المستديرة الذي سينعقد في أيلول/سبتمبر. فتكاليف

بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا تبلغ ٢٥ مليون دولار شهريا، ومشاريع المائدة المستديرة تكلف ٦٢٠ مليون دولار، ولا يوجد شيء يحدد مدى إدامة هذه الأموال أو موعد توفرها. ومن الأسهل أن نفهم الآن لماذا تبقى البلدان الافريقية تسير على طريق التخلف الاقتصادي. فالتمويل المتعلق بالتسليح، والحروب القبلية، والابادة الجماعية يجري جمعه بسهولة، في حين أن التمويل المعد للتنمية ينكر فعلا على البلدان الافريقية.

صحيح أن المجتمع الدولي سئم من مساعدة افريقيا، ولكن يحدونا الأمل في أن ينظر في الاتجاه الذي تسلكه المساعدة. فسيجد أن هذه المساعدة لا تذهب بالضرورة إلى حيث يفترض بها أن تذهب. ولربما أصبح المجتمع الدولي متعبا، ولكن آن الأوان ليسأل نفسه عن الجهة التي تعب من مساعدتها ولماذا.

وبعد ٣٠ عاما من الحرب، على المجتمع الدولي واجب تقديم المساعدة لأنغولا ليس للتوصل إلى تحقيق المصالحة فحسب، بل، وقبل كل شيء، لإيجاد الأموال الضرورية والكافية لكفالة إعمارها الوطني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل رواندا على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ.

والآن أدلي ببيان بصفتي ممثل اندونيسيا.

صوت وفدي مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا اليوم بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا لمدة ستة أشهر. وإن تمديد البعثة سيساعد أنغولا على مواصلة العمل لإيجاد حلول للصعاب التي تواجهها، وسيواصل تقريب الأمة إلى حالة مستتبة من السلم والأمن.

ويود وفدي الإعراب عن تقديره للأمين العام على تقريره الحافل بالمعلومات عن التقدم الذي أحرزته البعثة في تسهيل تنفيذ بروتوكول لوساكا. ويشجعنا أن نقرأ عن المنجزات العديدة للبعثة، التي أرست إطارا متينا لتعمير أنغولا. ويسرنا أن نعلم أن العديد من جوانب الحالة الانسانية قد تحسنت وأن خدمات الوكالات الإنسانية، بما فيها الرعاية الطبية التي تمس إليها الحاجة، قد توسع نطاقها لتشمل مناطق كان من المتعذر الوصول إليها. وعلاوة على هذا فإن البدء في تنفيذ اتفاقات من أجل إعادة توطين زهاء ٠٠٠ ٤٠ مشرد وتسريح وإدماج القوات المسلحة خطوات هامة حقا صوب تحقيق السلم في ذلك البلد الذي مزقته الحرب. ونظرا للنجاح الذي حققته إغاثة الطوارئ في الماضي، نتوقع أن يحدث تحول في التركيز من إغاثة الطوارئ إلى إنعاش الأمة.

وقد يسّر هذه النجاحات وغيرها الاتصال المنتظم والمستمر بين الرئيس جوزيه إدواردو دوس سانتوس والسيد جوناس سافيمبي. ونشجع على استمرار التعاون والحوار لتعزيز تنفيذ عملية السلام بصورة فعالة وفي الموعد المقرر، مما يؤدي إلى إحلال السلام الدائم والمصالحة في أنغولا. ومن الضروري تعزيز الثقة المتبادلة بغية تأمين الالتزام المستمر للطرفين لحل التحديات التي ما زالت تنتظرهما.

وعلى الرغم من أوجه نجاحات البعثة، ساء وفدي أن يعلم أن وتيرة التقدم ما زالت بطيئة، وذلك يعزى جزئيا إلى الافتقار إلى الموارد الكافية. ومع أن الاتفاقات الأخيرة بين الطرفين على التعجيل في تنفيذ بروتوكول لوساكا قد دللت على الإرداة السياسية. فلا بد من التشديد على أهمية المساعدة الدولية حتى تتمكن البعثة من التعجيل من وتيرة خططها لمواجهة احتياجات أنغولا بصورة تفي بالمطلوب. ومن أهم المهام التعجيل بازالة الألغام. إن تطهير الألغام لا يتسم فحسب بأهمية فائقة بنسبة لوزع قوات حفظ السلام في جميع المناطق، بل يعتبر أيضا عملا لا غنى عنه من أجل إعادة بناء الاقتصاد على المدى الطويل.

كما نرى أن هناك متسعا لتحسين أمن توصيل المساعدة الانسانية. لقد أدت الهجمات على طرق المساعدة الإنسانية، وإن كانت منعزلة ونادرة، إلى وقوع بعض الضحايا في صفوف المدنيين وإلى عرقلة وصول المؤن التي تمس إليها الحاجة. ونكرر دعوة الطرفين إلى ضمان المرور الآمن للمؤن الإنسانية.

وعلى الرغم من التحسن الكبير في مستوى السلامة والأمن، يعتقد وفدي أن الهجمات على طرق المساعدة الانسانية دليل على وجود بعض المشاكل المتعلقة بالأمن. ونلاحظ مع القلق الحادث الذي أصيب فيه بجراح مراقب عسكري تابع للأمم المتحدة، نتيجة كمين نصبه مسلحون غير معروفين. ولا يمكن أن نكون مغالين في التشديد على ضرورة قيام الطرفين باحترام سلامة وأمن وحرية

حركة جميع المدنيين وموظفي الأمم المتحدة في أنغولا. وثمة شاغل أمني آخر هو العدد الشهري لانتهاكات وقف إطلاق النار، الذي ظل ثابتا من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه. ومع أن أيا من هذه الانتهاكات لا يشكل إخلالا جسيما بالسلام من وجهة نظر البعثة، فإن ثبات عدد الانتهاكات دلالة على أن أعمال العنف لا تزال تلعب دورا في أنغولا على الرغم من التقدم المحرز في مجالات أخرى.

ثمة رجل يرجع إليه الفضل بكل تأكيد في النهوض بأهداف البعثة ألا وهو السيد العيون بلوندين بي الذي نشكره على دبلوماسيته الماهرة الدؤوبة في السعي جاهدا من أجل إيجاد حلول لصعوبات أنغولا. ونشيد أيضا بجميع أفراد البعثة الذين لعبوا دورا مفيدا في توطيد وقف إطلاق النار وفي إحراز العديد من المنجزات الأخرى في العملية العامة لاستعادة السلم والاستقرار في أنغولا.

والآن أستأنف وظائفي بوصفي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة للممثل الدائم لأنغولا.

السيد فان دونيم "مبيندا" (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعتذر لتأخري في مخاطبة هذا المجلس، وذلك بسبب إعداد الترجمات لبياني بلغات العمل في الأمم المتحدة. وسأدلي بهذا البيان باللغة البرتغالية؛ وآمل أن تكون الترجمات إلى لغات العمل في الأمم المتحدة معبرة عن تفكير وأفكار حكومتي وشعبي.

تكلم بالبرتغالية (والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد)

نحن نشعر دائما بالتشريف عند مخاطبة هذه الهيئة الهامة، مجلس الأمن، ويصدق هذا بوجه خاص بما أن عملية السلام في بلدي دخلت مرحلتها الحاسمة والفاصلة.

واسمحوا لي أن أبدا بأن أهنئكم، سيدي الرئيس، بالاصالة عن نفسي وبالنيابة عن حكومة جمهورية أنغولا، على توليكم رئاسة المجلس في هذا الشهر. كما أود أن أهنئ سلفكم ممثل هندوراس على العمل الشاق الذي قام به خلال مدة ولايته.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أوكد من جديد التقدير العميق الذي يكنه شعب أنغولا وحكومتها للجهود الدبلوماسية التي لا تكل التي يبذلها الأمين العام، سعادة السيد بطرس بطرس غالى وممثله الخاص السيد العيون بلوندين بي، والدول الثلاث المراقبة وكذلك الدور الخاص الذي تلعبه حكومة زامبيا ولا سيما فخامة الرئيس فريدريك شيلوبا الذي مثلت مساهمته عاملا حاسما في الحوار الجاري بين الأنغوليين.

إن الآمال في صنع السلام النهائي وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي - وهما هدفان ما فتئت حكومة أنغولا تسعى إلى تحقيقهما منذ ما يقرب من عشرين عاما بجهود جبارة وبذلت من أجلهما تضحيات جسيمة - تبدو قريبة المنال بصورة متزايدة. والواقع أن المجلس، عندما اتخذ القرار ٩٧٦ (١٩٩٥) الذي أذن فيه بتنظيم عملية حفظ السلام الحالية في أنغولا وما تبع ذلك من وزع قوات الأمم المتحدة، إنما فعل ذلك اقتناعا منه بأن الأوان قد آن لوضع حد نهائي للصراع الأنغولي والسعي من أجل السلام والمصالحة الوطنية.

ويكشف إذن المجلس بتنظيم عملية من أكبر عمليات حفظ السلام وأكثرها كلفة - إذ ستتكلف حوالي ٤٠٠ مليون دولار في العام الواحد - مدى تعقيد ونطاق العملية الجارية من أجل تسوية الصراع الأنغولي، وكذلك الالتزام الواضح للمجتمع الدولي بنجاح البعثة، الذي نراه يتحقق بطريقة أكثر دينامية وفعالية. وفي الوقت ذاته فإننا لا نستهين بالعوامل السلبية التي يمكن أن تُخرج العملية عن مسارها.

وإن هذه الخطوة الذي اتخذها المجتمع الدولي في أعقاب توقيع حكومتي ويونيتا على بروتوكول لوساكا، الصك الجديد الذي يرسي الإطار القانوني لانتقال البلاد من الحرب إلى السلام، وفرت زخما أساسيا لعملية السلام وساعدت على الحد من التشاؤم الأولي - في ضوء التحول الايجابي لهذه العملية المعقدة الصعبة، التي اكتنفها مناخ من الريبة المتبادلة والعداء المتجذر في حرب طويلة مدمرة.

وقد ساعد وجود وأنشطة "أصحاب الخوذ الزرقاء" التابعين للأمم المتحدة في الميدان، ولا سيما بعد وصول وحدات المشاة الأولى من أوروغواي والهند وزمبابوي

والبرازيل، على صون الوفاق والاحترام العملي لأحكام بروتوكول لوساكا. ومع هذا فإن الوفاء الكامل بولاية قوة الأمم المتحدة لن يتحقق إلا إذا توفرت لها الوسائل الضرورية الوافية بهذا الغرض وإلا إذا اتسع نطاق أنشطتها ليشمل جميع مناطق البلد المتوخاة في "اتفاقات السلام"، بروح من الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة وحكومة أنغولا.

وتحقيقا لهذا الغرض فإن الوزع الكامل لقوات بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا المقرر إتمامه في هذا الشهر سيساعد على ردع أية محاولات لتقويض عملية السلام، مع أننا ندرك أن النجاح في نهاية المطاف يتوقف على توفر الإرادة السياسة والرغبة الحقيقية في السلام وحسن النية لدى الموقعين عليه.

وبالرغم من الصعوبات الخطيرة التي ظهرت في تنفيذ اتفاقات لوساكا، ترى الحكومة الأنغولية أن حصيلة التقدم كانت حتى الآن ايجابية. ومع هذا لا نود أن نغفل بعض العوامل الخطيرة التي سأتطرق إليها بعد قليل.

من الناحية الايجابية، نلاحظ وقف العمليات العسكرية الواسعة النطاق، وفض اشتباك القوات في الميدان، والبدء بتطهير الألغام من بعض الطرق الرئيسية. ونتيجة لذلك، استتب مناخ الهدوء النسبي في عدة مناطق. وقد سمح هذا بحرية الحركة للأفراد والسلع، وبعودة العديد من الأشخاص المشردين الى ديارهم الأصلية.

وفي المجال السياسي، بدأت حكومتي حوارا مباشرا مع قيادة يونيتا، وهو أمر أثبت فعاليته كأسلوب للتعجيل بتنفيذ مختلف جوانب التعهدات التي قطعت في لوساكا.

والأثر الرئيسي للاجتماع الذي عقد مؤخرا بين فخامة رئيس الجمهورية جوزيه ادواردو دوس سانتوس وزعيم يونيتا تمثل في تخفيف الريبة المتبادلة الأولية التي أثرت على استهلال العملية. وستواصل حكومتي بذل قصارى جهدها لتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في ذلك الاجتماع.

وبالرغم من التقدم الهام المحرز في تنفيذ بروتوكول لوساكا، والمذكور في التقرير المقدم الى هذا المجلس وكذلك في نتائج الزيارة الأخيرة للأمين العام الى أنغولا، ما زالت بعض العوامل الخطيرة قائمة مما يثير بالغ القلق لدى حكومتي.

إن تنفيذ بروتوكول لوساكا متأخر عن موعده بخمسة أشهر. والتأخر الرئيسي يرجع الى الافتقار الى تجميع قوات يونيتا العسكرية في مناطق ايوائها حتى الآن، والتأخر الناجم عن ذلك في التشكيل النهائي للجيش الوطني الموحد.

والأعمال العسكرية المنعزلة هنا وهناك، وتجدد زرع الألغام من جانب يونيتا في المناطق التي أزيلت منها الألغام فيما سبق، وخطف الأفراد العزل: كلها مسائل ما زالت مدرجة في جدول أعمال اللجنة المشتركة.

وهذه المسائل وغيرها تعرقل تنفيذ بروتوكول لوساكا، ولا بد من حسمها على سبيل العجالة القصوى لأن ذلك سيقلل فعلا من خطر نشوب المواجهات العسكرية والعودة الى الحرب، التي لا يمكن التكهن بعواقبها. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أنه ما دام نزع سلاح قوات يونيتا وإيوائها لم يتم، وما دام تشكيل الجيش الواحد لم يستكمل، فإن تنفيذ المراحل اللاحقة من عملية السلام سيجري بالتأكيد إرجاؤه، لا سيما إدماج المسؤولين في يونيتا في حكومة الوحدة الوطنية. وهذا، في الوقت ذاته، يفتح إمكانية انتشار انتهاكات وقف إطلاق النار.

ورغبة منا في التعجيل بالانتهاء من تشكيل الجيش الوطني، وافقنا على مبدأ الإدماج التام لقوات يونيتا في القوات الأنغولية المسلحة. وهذا سيزيد من عدد الأفراد المبدئي الى ١٢٠ ألف رجل، وسيتم في أعقاب ذلك تسريح القوات الفائضة بطريقة مناسبة بدرجة أكبر، حتى بلوغ عدد إجمالي قدره ٩٠ ألف رجل، على النحو المبين في بروتوكول لوساكا.

وهذه مهمة ضخمة تهدف الى التعويض عن التأخير في العملية والحؤول دون تشكيل الجيوش غير النظامية وأعمال اللصوصية التي يمكن أن تنتج عن التسرع في التسريح دون ضمان إعادة الإدماج الاجتماعي الكامل للقوات الفائضة. وبغية تحقيق هذا الهدف الواسع النطاق، سيكون من الأساسي أن يوفر المجتمع الدولي المساعدة الملائمة المتعددة الجوانب، بما أن الحالة الاقتصادية

والمالية الحالية في أنغولا تمنع حكومتي من النهوض بالأعباء المترتبة على ذلك بمفردها.

وتشعر حكومتي أيضا بالقلق إزاء الأزمة النفسية لمناخ التوتر الذي ما زال سائدا في بعض المناطق بسبب الحوادث العسكرية كالهجمات وعمليات التخريب وزرع الألغام واستمرار الدعاية المعادية من جانب يونيتا.

إننا نواصل بذل جهودنا لوضع حد فوري لهذه الأعمال التي وإن كانت لم تعرض عملية السلام للخطر بعد، فإنها مع ذلك تمثل أخطارا من الأفضل تلافيها بالكامل. وإن بطء وتيرة الإفراج عن أسرى الحرب مسألة أخرى تشكل قلقا كبيرا. فبعد البدء بتلك العملية مباشرة، أطلقت الحكومة سراح ما يزيد على ٢٠٠ أسير، في حين أن يونيتا أفرجت عن سبعة فقط. وفي ضوء ذلك، أرغمنا على وقف العملية الى أن تغير يونيتا موقفها. وفي هذا الصدد، هناك دور أساسي يمكن أن تضطلع به لجنة الصليب الأحمر الدولية في المساعدة على توضيح الحالة وتذليل هذه العقبة.

وفي بداية الولاية الجديدة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لإزالة أسباب التأخير في تنفيذ اتفاقات السلام. وينبغي سد الطريق أمام حدوث أي إعاقات مبيتة بهدف التملص من الالتزامات التي يفرضها البروتوكول، لأن ذلك من شأنه أن ينتهك البروتوكول روحا ونصا.

وللمساعدة على قولبة الواقع الجديد الناجم عن إمكانات السلم ولترسيخ دعائم المصالحة الوطنية، سمح البرلمان الأنغولي مؤخرا بتنقيح محدد للدستور الأنغولي لاستيعاب زعيم يونيتا في أحد منصبي نائب الرئيس، مما سيشكل جزءا من النظام السياسي الأنغولي. وباعتماد هذا التدبير، بذلت محاولة لتكييف هيكل النظام السياسي الحالي مع تطور العملية السياسية في أنغولا في المسائل الخاصة بتنظيم السلطة السياسية، مع تحديد المعالم الأساسية لهذه التغييرات.

وهكذا فإن النظام السياسي الأنغولي الحالي سيوظف سلطاته في الهيئات والمؤسسات التالية: رئيس الجمهورية، وهو في الوقت نفسه رئيس السلطة التنفيذية؛ نائبان لرئيس الجمهورية يمارسان السلطات والواجبات والمسؤوليات المناطة بهما؛ الجمعية الوطنية؛ الحكومة؛ رئيس الوزراء، الذي يساعد رئيس الجمهورية في إدارة السلطة التنفيذية ويكون مسؤولا سياسيا عن إجراءات الحكومة أمام البرلمان بمقتضى تفويض دائم للسلطات من جانب رئيس الجمهورية؛ المحاكم؛ ومكتب المدعي العام للجمهورية. وهذه ستكون الهيئات الدستورية التي وددت أن أذكرها.

وفي سياق هذه التدابير الدستورية، قرر البرلمان أيضا إنهاء عملية الانتخابات الرئاسية، بتنصيب المرشح الذي حظي بأكبر عدد من الأصوات في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وبشغل منصبي نائب رئيس الجمهورية من الحزبين السياسيين اللذين حصلا على أكثر من ٣٠ في المائة من الأصوات في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وهكذا فإن الحزب الذي حظي بأكبر عدد من الأصوات، وهو الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا، سيعين، من صفوف قادته، نائبا للرئيس، سيكون من جملة مسؤولياته الأخرى، الحلول محل رئيس الجمهورية أثناء غيابه أو توقفه عن العمل مؤقتا، في حين ستعين يونيتا نائب الرئيس الآخر، بوصفها الحزب الذي حظي بثاني أكبر عدد من الأصوات.

لا بد لي أن أشدد على الأهمية القصوى والنطاق الواسع لهذا التدبير، الذي هو التدبير الأخير في سلسلة من التدابير الأخرى التي اتخذت قبلا، مثل العفو عن الجرائم المرتكبة أثناء الأزمة التي أعقبت الانتخابات. ويكفي القول إنه نتيجة لمبادرة تشريعية من جانب حزب الأغلبية، الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا، ورئيسها، جوزيه ادواردو دوس سانتوس، فإن هذه البادرة القائمة على الانفتاح والتسامح السياسي، والتي استلهمت روح القناعة والشهامة، قد مكنت البرلمان من التغلب على مسألة بدت كأداء.

وهكذا تكون الظروف السياسية والنفسية قد تهيأت لتمكين جميع الأنغوليين من المضي قدما نحو السلام والديمقراطية والتنمية المتعددة الجوانب.

وتسوية الصراع الأنغولي ستسهم إسهاما هاما في إرساء الاستقرار والأمن في الجنوب الافريقي، وفي استغلال الامكانات الاقتصادية الهائلة في المنطقة وفي تكاملها بدرجة أكبر. وفضلا عن ذلك ستسمح بتحويل

الموارد المكرسة حاليا للمساعدة الانسانية إلى التنمية أو إلى مناطق أخرى في العالم تحتاج إليها احتياجا ماسا.

لقد حظيت المنطقة الجنوبية من قارتنا بموارد بشرية وطبيعية وفيرة ستعود بالخير على شعوبها وعلى العالم أجمع ما إن توظف بالكامل لتحقيق أهداف التنمية.

وأود في الختام، أن أعرب، باسم أنغولا شعبا وحكومة، عن امتناننا العميق لحكومتي الأرجنتين والجزائر على الخدمة السخية وغير المحدودة التي قدمها جنودهما البواسل الذين جادوا بأرواحهم في سبيل قضية السلام أثناء أدائهم لرسالتهم النبيلة في أنغولا.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لحكومة المملكة المتحدة على العمل الذي أنجزته مفرزتها العسكرية التي ستنهي عما قريب مهمتها في أنغولا. ونكرر الاعراب عن تقديرنا العميق لحكومات البلدان التي وفرت قوات المشاة، وتلك التي زودت بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بالمراقبين العسكريين والعنصر المدني.

ولا يفوتني أن أسجل امتناننا لجميع الحكومات وللمنظمات في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي دأبت على تقديم المساعدة الانسانية لشعب أنغولا، مدفوعة باحساس عميق بالتضامن الانساني.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا لكل من ساعدوا في وضع القرار الذي اتخذه المجلس اليوم.

(تكلم بالانكليزية)

أريد، باسم حكومة أنغولا، أن أشكر جميع من تكلموا في جلسة مجلس الأمن هذه. لقد عالجوا قضايا أنغولا معالجة شاملة ودقيقة. والقرار المتخذ اليوم والذي ينص على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا لفترة ستة أشهر هو حقا لفتة تنم عن الثقة في شعب أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل أنغولا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

لايوجد متكلمون آخرون. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.